لاقتضائه انها تسن في حقه اذ الكلام بغيرها
وليس كذلك وانما هو حال كما قال الزركشي من
تغيير اي حالة كتوهم الحاج بمعنى وذبحي لانه
يتوهم الحاقه بالحاج كما مر ويجوز كونها حالا
او صفة من المستطيع لاحتمال التعريف
والتنكير كما في تحجبني الزهر على انها نعت
فالصور اربع الحاج لا تسن في حقه سواء كان
وقتها بمنى او بغيرها كالحاج يريد بعد يوم
الاضاحي رمي جمرة العقبة فان فحرها عليه
واجب بمكة وغير الحاج تسن في حقه سواء
كان من اهل منى او بغيرها وكذا تسن في حق
المعتمر اذ فيه حاج عمن نفسه وممن تلزمه
نفقته بقرابة او ولاء او فقر لا زوجته
وقطابه بزكاة فطر لتبعيتها للنفقة
لخبر اداء الزكاة عمن تمون ولا رق لان الاضحية
ليست تابعة للنفقة ويستمر خطابه
بها عن الاولاد الفقراء حتى يحتلم الذكر ويفعل

نزوج

زوج الانثى بها قاله ابي حبيب وظاهره
سقوطها ولو بلغ عاجزا عن الكسب فعيلي
حيث وطلقت الانثى قبل البلوغ ووجه انها
ليست تابعة للنفقة وانما التابع لها
زكاة الفطر كما مر هذا ولزمها عن الاولاد
الفقراء مسكا لانها قربة كالصوم فيكفي
القياس ان الاستودي عمن ذكر كما تقدم نحو
في الزوجة وانظر لو تعدد الولد الا فقير
او لو بين فقيرين هل يأتي مر كله حصة من
الضحية على قدر الرؤوس او القرعة ومن
الحقه الفائه بابوين ليس له نصف
اضحية له تهو اذا ابى وافتقر اذا يظهر
ووقتها اي استحبابه لغير الامام بعد فجر الايام
او ذبحه بالفعل او قدره ان لم يفعلها كما قال
ابن ناجي من يوم النحر فلو كان ممن ذبح الامام
غير محاتلب بها الفقراء ولو اقتسم ثم زال
انتفاء الايام شيئا له او عنه كمن ولد في ايامها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)